المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 12-12-2006 العـــدد : 4810
الصفحـات : 13 المسلسل : 79

النظام الجديد للجامعات.. هل يعالج المركزية البيروقراطية وغياب الاستقلالية المالية والإدارية؟

فيصل بن عبد العزيز المبارك

لا يشك المخلص والمدرك إدراكا جيدا لقضايا التعليم العالي المعاصرة في أن التعليم العالي يمر بوضع سيئ والتصدي لهذا الوضع يتطلب التحلي بالشجاعة والموضوعية فالقضية تمس بشكل كبير مستقبل وطننا وأمنه الاستراتيجي.

أستاذ التخطيط الاستراتيجي

مؤخرا ناقش مجلس الشورى مشروعي نظام المجلس الأعلى للتعليم ونظام الجامعات، والذي أعتقد أن الأخير- وباختصار - لا يتعامل مع التحديات ولا المتغيرات التي جعلت جامعاتنا في أوضاع غير منافسة رغم ما تبذله الدولة بسخاء. لا شك أن تشكيل المجلس الأعلى للتعليم برئاسة خادم الحرمين يعكس اهتمام الدولة بأن يحظى التعليم بشتى صنوفه ومستوياته بكل دعم ممكن وتذليل الصعوبات كبيرها وصغيرها. إلا أنني أعتقد بأهمية إيجاد حلقة تنظيمية وتشريعية متوسطة بين مستوى المجلس الأعلى الذي يعنى بشؤون التعليم وقضاياه بما في ذلك التعليم العالي وبين مستوى نظام الجامعات؛ وأرى أن يكون لمجلس الشورى من خلال اللجان المختصة دور رئيس (وليس من خلال العرض والتمرير وحسب) في صياغة السياسات وتصميم الأنظمة والإشراف على النوافح وذلك لتجنب (تضارب المصالح) بين المستويين التشريعي والتنفيذي متمثلين في وزارة التعليم العالي.

إن ما يدعو للقلق هو مشروع نظام الجامعات والذي لا تعكس بنوده تغييرا جوهريا يتضح منه التعامل مع سلبيات الوضع الراهن، والمتغيرات التي استجدت خلال العقود الماضية. والمختصون القريبون من التعليم العالي يطرحون أسئلة موضوعية مثل: ما الجديد في النظام المقترح الذي يعد بتغييرات تعالج الوضع الراهن؟ هل المقصود أن تظل الجامعات الحكومية كيانات بيروقراطية وعبئا اقتصاديا متدني الأداء مقارنة بما يصرف عليها؟ وأؤكد أن الكثير من جامعاتنا (البيروقراطية) سيظل يعتمد على الخصائص الشخصية لمدير عن آخر بدلا من تأسيسها على هياكل تنظيمية تضمن لها الاستدامة. وبالتالي فرص الفشل ستكون كبيرة في تأهيل الخريجين المؤهلين وذلك للأسباب التالية:

× الجامعات البيروقراطية: ما زال النظام يتعامل مع الجامعات بشكل مركزي وكأنها مؤسسات لا يوثق بنشاطها دون ربطها بشكل مباشر بالوزير. وتدار من قبل رئيس (مدير) يقوم على تنظيم شؤونها دون محاسبة (لصيقة)، كما يهيمن على مجلس يقوم باختيار أعضائه من نواب الجامعة وعمداء الكليات. ويرأس وزير التعليم العالي المجلس عند حضوره (وهذا لا شك سيحدث تساؤلات عن سبب حضوره لهذا المجلس دون ذاك وتلك الجامعة عن غيرها!). حيث توضح المادتان السابعة والثامنة الدور (المركزي) لرئيس الجامعة من خلال السلطة التنظيمية كرئيس لمجلسها وأخذ قرار تشكيل عضوية المجلس من وكلاء الكلية والعمداء. ولنا أن نتخيل علاقة تبادل المصالح (المشروعة طبعا) بين الرئيس والأعضاء والتي لا شك ستشوبها المجاملة بشكل كبير. بدلا من المحاسبة والمساءلة. والفرق كما يراه الكثير عن الثانويات الشاملة أن للجامعات كليات متخصصة وميزانية مستقلة. رغم أن المادة الثامنة تتضمن بنودا تعد - في حال تطبيقها تطبيقا مناسبا - علاجا لجانب من سلبيات الوضع الراهن، إلا أن السؤال يظل هل سيحرص (رؤساء) الجامعات على تقديم شيء جديد وهم لا يخضعون للمحاسبة؟ وهكذا نجد أن المادة السابعة تكرس المركزية بشكل يبطل المفعول المأمول في المادة الثامنة (انظر النقطة التالية):

× لا يبدو لي أن إعداد مشروع النظام تم بعد مراجعة (دقيقة ومكثفة) بالتحليل والمقارنة للنماذج العالمية لأفضل الجامعات من حيث الأنظمة والهياكل وأساليب

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 12-12-2006 العـــدد : 4810
الصفحـات : 13 المسلسل : 79

التمويل. وبالتالي أجده هزيلا يكون من عناصر تتعامل بأفق ضيق مع الواقع وينظر للجامعات الحكومية بالذات وكأنها (أجهزة مركزية بيروقراطية). ألم يلاحظ من قام بإعداد النظام أن الجامعات العالمية تشرف عليها مجالس (أمناء) يتكون أعضاؤها من خريجيها المتميزين مهنيا وأعيان المجتمع وبعض الأساتذة المتقاعدين. تتولى المراقبة (اللصيقة) لأداء رئيس الجامعة ويتدخل عند الضرورة؟ في هذا الوضع (التعددي!). يقوم المجلس باستقطاب أفضل الكوادر البشرية (والتي قد تكون من غير السعوديين) ويتحرر من قيود وزارة الخدمة المدنية ويسمميزات مالية تفوق بكثير ما يتقاضاه مديرو الجامعات. ويقوم بمحاسبة رئيس الجامعة الذي يكون بمثابة العضو المنتدب في مجالس الشركات الخاصة. فهل يعقل أن يتساوى العرض المالي لمدير جامعة بها 50 ألفا بأخرى بها 500 طالب؟ مرة أخرى لا أريد الخوض في فرض مسطرة موحدة لتعيين وتقييم رؤساء الجامعات. بل لنترك ذلك لمجالس أمناء الجامعات والذين هم (كما الشركات الخاصة) يضعون ما يرونه مناسبا مقابل ما يحققونه من مؤشرات النجاح. أعضاء المجالس هم شخصيات ذوو نفوذ مالي وخبرات ثرة تسهم في الدعمين المالي والمعنوي للنظام للجامعة.. وستصبح الجامعات هدفا للهبات والدعم المالي غير المحدود من خريجيها ومن المبورين عندما يتأكد لهم أن الجامعات تخلت عن القيود البيروقراطية التي أوصلتها لما هي عليه اليوم من تراجع. وتأكد لهم أنها أصبحت - بحق - صروحا علمية ومنابر فكرية ذات استقلالية تمكنها واحات للبحث العلمي والابتكار وفق أفضل المعايير العالمية.

× كغيرها من التشكيلات البيروقراطية المركزية التي تستمد دعمها وفق آلية (بسيطة) تنظر إلى (المدخلات) وحسب. تعتمد الجامعات على دعم الدولة الذي يتمثل في ميزانية رئيسة تستند في تقديرها جزئيا إلى معدلات الصرف السابقة والمشاريع المستجدة وشطارة الحبة في إقناع مسؤولي وزارة المالية الذين هم أنفسهم تحكمهم ضوابط من أهمها إيرادات الدولة النفطية ويقعون تحت ضغط مستمر على قبول أكبر عدد ممكن (بحذف معظم الإضافيين الأقل تأهيلا بعد تكبد الجامعة أعباء تشغيلية وارباك الطلاب المؤهلين) دون زيادة عدد أعضاء التدريس والتجهيزات المعملية والقاعات وغير ذلك. ولا يوجد تقييم للأداء من واقع (المخرجات) من حيث الكم والكيف.

× النظام لا يتعامل مع طريقة التدريس (هل هو بنظام الساعات أم بالنظام الفصلي الذي يلزم الطالب باتباع جدول إلزامي) وقد يكون السبب في ذلك أنها تعتبر من تفاصيل اللوائح ولكن عرفا تنطلق اللوائح من الخطوط العريضة التي يتضمنها النظام وتستظل تحته ولا تخرج عنه (وكما يقال العين ما تعلى على الحاجب). يا سادة. المرحلة الجامعية هي مرحلة حرجة من عمر شبابنا وشاباتنا. فيها يتعلمون أسس الاختيار ومحاسبة النفس والحوار مع الغير وتتكامل خلالها شخصية الطالب المهنية مع صفاته الشخصية. فهي مرحلة الخروج من سيطرة المنزل إلى الاستقلالية المسؤولة. إنه من المؤسف أن نظام الجدول الدراسي الإلزامي يحرم الطالب تجربة الاستقلالية الفردية والفكرية ويجعله مجرد (مستقبل) لنظام جامد يفرض عليه دون اختياره مما يسهم في عدم تفاعل الطالب مع شيء لم يسهم في اتخاذ القرار تجاهه، بل ربما تحدث لديه ردود فعل عكسية لا حصر لها. يتأهل الشاب والشابة خلال هذه المرحلة للعمل في سوق العمل كعنصر ايجابي وبالتالي يستفيد من تحمل مسؤولية إعداد برنامجه الأكاديمي بحرية ودراية بمساعدة مشرفين متخصصين، مما يجعله قادرا على التعامل مع تحديات الحياة العملية بعد تخرجه، بينما تكرس طريقة التدريس في الجامعات الحكومية (عدا جامعة الملك فهد!) منهجية التلقين والتوجيه وكأنهم في إصلاحية وليس مرحلة جامعية حيث توصف له (مقادير) المواد وفق خطط جامدة كوجبة غذائية مفروضة.

× لا يغطي النظام الحياة التعليمية اللا صفية تغطية نظامية كافية، فهل تركت مفتوحة للوائح (؟). وهي على قدر كبير من الأهمية توازي التأهيل الأكاديمي. المرحلة الجامعية هي مرحلة يتعلم خلالها الطالب الحوار واحترام آراء الغير وتشكل الأنشطة اللاصفية التي يقبل عليها الطلاب سببا في إعداد غالبية الطلاب (رجال وسيدات المستقبل!) إعدادا قياديا صالحا للمساهمة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والمهنية بعد تخرجهم والتعرف على شتى صنوف خدمة المجتمع وفوق ذلك يسهم بشكل كبير في إنضاج تفكيرهم. أي أنها مرحلة إذا أحسن استغلالها يمكن أن يستفاد منها في (امتصاص) طاقات الشباب وإطلاق الإبداع الكامن فيهم. ويكون ذلك من خلال السماح لهم بتشكيل كيانات مهنية، ورياضية وفكرية واجتماعية وثقافية تشبه تلك التي توجد خارج الجامعة. فيتعلمون التنظيم والابتكار وأدب الحوار في مرحلة مبكرة. مرة أخرى الجامعات ليست ثانويات!! أم سيقول البعض إن ذلك سيشغلهم عن التحصيل وسيجعلهم صيدا سهلا للتوجهات المنحرفة؟ وأؤكد لهم أن زرع الثقة في الطلاب (فهم أبناؤنا زهور اليوم وعماد المستقبل!) ستكون له نتائج إيجابية أكثر من السلبيات من انحراف البعض وسقوط البعض الآخر في السلوكيات السيئة والزغاريد. وما أراه من ضحالة تفكير نسبة كبيرة منهم مقارنة بشباب الدول المجاورة. دعوتي أقولها بصراحة واختصار. إن زرع الثقة في أبنائنا الطلاب والطالبات في المرحلة الجامعية وتدريبهم كأفراد اجتماعي وتدريبهم بما يؤهلهم لمستقبل زاهر وبما يحقق إطلاق الإبداع الكامن في مرحلة الشباب لا يأتي تحت نظام الجامعات القائم اللهم إلا الشيء القليل ولعدد محدود ولظروف ليس للجامعة منها إلا القليل. وأن المكاسب المتوقعة من إعطائهم الثقة لا تقارن بالسلبيات التي تفرزها (بشكل غير مباشر) جامعاتنا البيروقراطية.

× الجامعات هي منابر فكرية ومنابر ثقافية قبل أن تكون منشآت تصطك فصولها وساحاتها بأعداد تفوق طاقتها الاستيعابية من الطلاب وكأن الهدف هو الكم لا الكيف. في المرحلة الجامعية تذهب أغلى سني حياتهم لدراسة تخصصات لا تحتاج إليها سوق العمل اللهم إلا الشيء القليل على افتراض حسن تأهيلهم تحت ظروف الجامعات الحالية (د. عبد الشمري. "اليمامة" عدد 1829، 9 رمضان 1425هـ). هذه الجامعات هما ازدانت بالحدائق الغناء واستحسن البعض تسميتها (مدنا) ستظل مجرد هياكل يتم فيها (تعليب) موارد بشرية في مناخ تعليمي ممل ورتيب لا ترقى للتحديات التي تواجهنا في عصر العولمة. إن أفضل المنشآت مهما بلغت شموخا وتكبدت الدولة الكثير في تشييدها لن تغني شيئا ما لم تلازم ذلك حريات موازية للقائمين عليها في تنظيم المنتديات الفكرية والرياضية والابتكار في ربحد ذلك (الجزر

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 12-12-2006 العـــدد : 4810
الصفحـات : 13 المسلسل : 79

العلمية) بالمجتمع ربطا حقيقيا وليس مفتعلا وبتثاؤب. أدهشني ما لاحظته خلال ترؤسي أو مشاركتي في إدارة عدد من الاتحادات الطلابية ومنها صندوق الطلبة السعوديين في لوس أنجلوس خلال مرحلة الابتعاث ما تقدمه الجامعات وبسهولة من دعم مالي وتشجيعهم لجمعيات الطلاب كل ما يسهل لهم القيام بشتى الأنشطة حتى أننا كنا نحصل على ما يغطي تكلفة جلب محاضرين من خارج الولاية وأمريكا وإقامة المحاضرة والدعاية لها بشمل ذلك تكلفة السفر والسكن والإعاشة. قارن ذلك بعدم السماح لمحاضر من (خارج الجامعة) إلا من خلال دورة بيروقراطية تصل أعلى المستويات.

× لا يتناول النظام الجديد بشكل جوهري قضية مهمة وهي الاستقلال المالي، عدا ما ورد في المادة الثالثة وباستحياء. وهكذا ستستمر الجامعات رهينة ارتفاع الميزانية وانخفاضها. وفي ظل إدارة بيروقراطية (المادتين السابعة والثامنة) لا يحاسب فيها رئيس الجامعة ولا يوجد محفز لبذل الجهود الحقيقية والمبتكرة (فمن سيجرؤ على محاسبة معاليه؟). أما سلم الرواتب فلا يترك للجامعة الحرية في بناء أعضاء التدريس السعوديين أو استقطاب البعض الآخر من القطاعات الأخرى أو التعاقد مع أفضل أعضاء التدريس من مختلف دول العالم (ما دامت المدخلات أهم من المخرجات!). ولا يوجد معيار واضح لتميز الأعضاء المنتجين علميا عن غيرهم إلا الشيء القليل. وستستمر الجامعات مقيدة ماليا، فلا تستطيع الابتكار في آليات التمويل. ومن ذلك فرض رسوم على تدريس الطلاب، مهما تدهورت منشآتها وعجزت عن تمويل ذاتها بما يمكنها من استقطاب أفضل العقول العالمية في ظل آلية التمويل الحالية. وهكذا يكون أمام الطالب خيارات محدودة، فإما جامعات حكومية مزدحمة تدار بيروقراطيا وتدفع للطالب مكافأة غير مقيدة الفهم الشيء اليسير، أو جامعات خاصة يدفع الطالب رسوم تسجيل تتجاوز 40 - 50 ألف ريال.

ختاما، لا يشك المخلص والمدرك إدراكا جيدا لقضايا التعليم العالي المعاصرة في أن التعليم العالي يمر بوضع سيئ والتصدي لهذا الوضع يتطلب التحلي بالشجاعة والموضوعية فالقضية تمس بشكل كبير مستقبل وطننا وأمنه الاستراتيجي. وأناشد مجلس التعليم الأعلى للتعليم ومجلس الشورى ووزارة التعليم العالي بذل كل ما يمكن لفهم الأسباب التي أدت إلى ذلك الوضع بما يحقق إطلاق الطاقات المالية والبشرية الكامنة في شبابنا وعقولنا التي بذلت الدولة بسخاء في تأهيلها وذلك بدعم الجامعات وتهيئة أفضل فرص التعليم الكريم لأبنائنا وبناتنا. وعلينا التحلي بأدب الحوار وعدم إقحام النوايا الشخصية (الإيديولوجية) والمزايدة على الوطنية بالدفاع المستميت عن الوضع الراهن. وما مرارة الدواء إلا في مصلحة المريض، وتعليمنا العالي مريض ولا ينكر ذلك أحد. أرجو أن تسع صدور الجميع على ما تناولته بشفافية بأهمية عدم التردد في الاعتراف بتراجع مستوى التعليم الجامعي من قبل القائمين عليه، وأهمية سرعة منح الاستقلالية للجامعات السعودية وتقديم الكيف على الكم، خصوصا والمملكة على أعتاب طفرة اقتصادية، وأن يتزامن ذلك مع التوسع في تأسيس العديد من الجامعات وكليات المجتمع في شتى مناطق المملكة.